

بصفتها : الجزائية

رقم القضية : ٢٠٠٨/٥٥٢

وزارة العدل  
القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمه وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني إبن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد نايف الابراهيم

وحضور القاضي سلامة السلاطة لاده

عبد الرحمن البنا ، كريم الطراونة ، نسيم نصراوي ، حسن حورب

المتميّز : - مدعى عالم الجمارك بالإضافة لوظيفه .

المتميّز ضدها :-

بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٩ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجمارك الاستئنافية في القضية رقم (٢٠٠٧/٢٨٠) جزاء فصل (٢٠٠٨/٢٢٧) المتضمن رد الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة الجمارك البدائية رقم (٢٠٠٧/٢٨٧) جزاء فصل (٢٠٠٧/٦) القاضي : (بيان الشركة

العامية على المبيعات رقم (٦) لسنة ١٩٩٤ تعديلاته والحكم عليها بخلاف التهريب الجمركي خلافاً للمادتين ٣٠٣ و ٣٠٤ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ وجرم التهريب من الضريبة العامة على المبيعات خلافاً للمادة ٣٤ من قانون الضريبة العامة على المبيعات والمادة (٣٥) من قانون الضريبة العامة المادتين (٥٥) من قانون الجمارك والمادة (٣٥) من قانون الضريبة العامة على المبيعات وتغريم الطنين مبلغ مائتي ديناراً كغرامة جزائية عن جرم التهريب الجمركي وتغريم الطنين مبلغ مائتي ديناراً كغرامة جزائية عن جرم التهريب من الضريبة العامة على المبيعات والزام الطنين بدفع غرامة كتعويض مدني لدائرة الجمارك ي الواقع مثلي القيمة والرسوم الجمركية كون البضاعة ممنوعة وتعديل مبلغ (٢٣٣٧٦,٢٨٨) ديناراً والحكم ببطل مصادرة البضاعة الواقع القيدة والرسوم وتعديل (٧٣٣٥٠,٩٠) ديناراً وإعادة ملف الدعوى إلى مصدره .

وتخلص أسباب التمييز بما يلى :-

(أ) خطأ محكمة الجمارك الاستئنافية بقرار المميز بخصوص التعويض المدني وجاء قرارها مخالفاً للقانون فيما ذهبت إليه من إن المقصود بالرسوم في المادة ٦ / ٢ من قانون الجمارك هي الرسوم المنصوص عليها في قانون توحيد الرسوم والضرائب رقم

٧ لسنة ١٩٩٧ وإن ضريبة المبيعات لا تكون مشمولة بأحكام المادة ٢/٢ حيث إن هذا التعريف الذي توصلت إليه المحكمة مخالف للقانون ولصرامة النص الوارد في المادة ١٩٦ من قانون الجمارك رقم ٢٠، والتي عرفت الرسوم بمحورة جلية لا تدعوه إلى اللبس ولا مجال للإجتناب حيث جاء فيها ( يقصد بالرسوم أينما ورد النص على فرض الغرامه الجمركية بنسبة معينة منها ) الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكون قد تعرضت للضياع .

٤. أخطأت محكمة الجمارك الاستئنافية مصدرة القرار المميز فيما أوردته بحثيات قرارها من أن ( ضريبة المبيعات غير مشمولة بالمادة ٢/٢ ) ، ذلك أن المحكمة لم تفرق بين حرم التهرب الضريبي الذي ينجم عنها ضياع في الضريبة العامة على المبيعات ، ويغدو ما التهرب الجمركي التي ينجم عنها ضياع في الضريبة العامة على المبيعات ، ذهبت إليه المحكمة صحيحاً ولا تهرب عليه لو أنها كانت بقصد جريمة تهرب ضريبي فقط ومتصلة عن جريمة التهرب الجمركي ، ذلك أنه وبالرجوع لأحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم ٦ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته تجد محكمكم أن المادة (٣٩/ب) نصت على أنه ( تسرى أحكام قانون الجمارك المعمول به على البضائع الواردة التي ارتكب ب شأنها مخالفة جمركية أو جرم تهريب وما في حكمه المنصوص عليها في ذلك القانون والتي نجم عنها ضياع في الضريبة ) .

٣. أخطأت محكمة الجمارك الاستئنافية مصدرة القرار المميز بخصوص بدل المصادر فيما ذهبت إلى من المقصود بالرسوم في المادة ٢٠/ج من قانون الجمارك هي الرسوم المنصوص عليها في قانون توحيد الرسوم والضرائب .. حيث إن هذا التعريف الذي توصلت إليه المحكمة مخالف للقانون ولصرامة النص الوارد في المادة ١٩٦ من قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ والتي عرفت الرسوم بمحورة جلية لا تدعوه إلى البيس ولا مجال للإجتناب حيث جاء فيها ( يقصد بالرسوم أينما ورد النص على فرض الغرامه الجمركية بنسبة معينة منها الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى التي تكون قد تعرضت للضياع وحيث إن المحكمة بقصد فرض غرامه فإن المادة ٢٠/ج من قانون الجمارك قد نصت على أنه ( يعاقب على التهريب وما في حكمه وعلى الشروع في أي منها )

من إن ( ضريبة المبيعات غير مشمولة بالمادة ٢/٢ ) ، ذلك أن المحكمة لم تفرق بين جرم التهرب الضريبي الذي يقع منفصلأً عن جريمة التهريب الجمركي وبين جريمة التهرب الجمركي التي ينجم عنها ضياع في الضريبة العامة على المبيعات .

၃၁၆

**એવી રીત :-**

४८

\* ፳፻፲፭ ዓ.ም. በፌዴራል ከተማ ስነመሥሪያ ደንብ ተስፋ ተስፋ ተስፋ ተስፋ

५८६

କୁଣ୍ଡଳ ପିତ୍ରାଚାରୀ କାହିଁ ହାତରେ ଦେଖିଲା ଏହାରେ କିମ୍ବା କିମ୍ବା  
କାହାରେ ଏହାରେ : .....

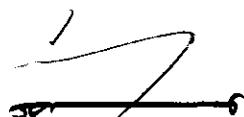
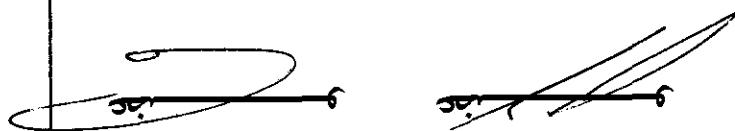
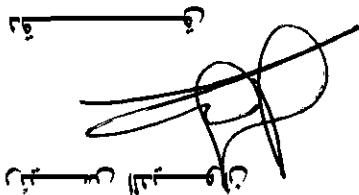
٢٣٧

କୁଳି ହାତୀ ଗଢି ପରିଚିତ ନାହିଁ । ଯେହାଣେ ପାଇଁ ପାଇଁ ଦେଖିଲାମି ।

3. ፳፻፲፭ ዓ.ም. ከፃፈ ማስቀመጥ ተችል (፩፻፲፭)

3. 5

*John*



1500-152

Digitized by srujanika@gmail.com

[About](#) | [Contact](#) | [Privacy Policy](#) | [Terms of Service](#)

)) . ፳፻፲፭ (፩፻፲፭) የፌዴራል ተስፋይ እና ስርጓሜ ተስፋይ

የ(፩) የ(፪) ተ(፫) አ(፬) ስ(፭) የ(፮) የ(፯) የ(፱)